جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦١٣)

تطبيق منهجية إعداد وتركيب الحسابات الاقتصادية الاقليمية فى ضوء نظام الحسابات القومية ١٩٩٣

على إقليم القاهرة (القاهرة- القليوبية – الجيزة)

إعداد

د. إيمان محمد أحمد

مارس ٢٠٠٣

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تطبيق منهجية إعداد و تركيب الحسابات الاقتصادية الإقليمية
في ضوء نظام الحسابات القومية ١٩٩٣
على اقليم القاهرة (القاهرة – القليوبية – الجيزة)

إعداد

د. إيمان محمد أحمد

قائمة المحتويات

مقدمة ٣

١- الاطار الفكرى والمنهجى ٩

١-١ أهداف التنمية الإقليمية على المستوى القومي ٩

١-٢ الاهداف الاساسية لاعداد وتركيب الحسابات الاقتصادية الاقليمية و جداول المدخلات و المخرجات الاقليمية ١٠

١-٣ أهم المشاكل التى تواجه اعداد وتركيب الحسابات الاقتصادية وجداول المدخلات والمخرجات على المستوى الاقليمى ١٢

١-٤هيكل الحسابات الإقليمية ١٣

٢- ملامح من نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ ..... ١٧

٢-١ استخدامات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ ..... ١٧

٢-٢ الوحدات و القطاعات المؤسسية لنظام ١٩٩٣ ..... ١٧

٢-٣ الخصائص التى تتصف بها الوحدة المؤسسية ١٨

٢-٤ القطاعات الفرعية المؤسسية ١٨

٢-٥ هيكل الحسابات طبقا للنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ ..... ١٩

٢-٦ الحسابات و الانشطة الاقتصادية المقابلة لها ٢٠

٣ - أهمية اعداد الحسابات الاقليمية لاقليم القاهرة ٢٢

٤- دراسة تحليلية لاهم المتغيرات الاقتصادية لمحافظات اقليم القاهرة ٢٤

٤-١ هيكل أنتاج الانشطة الاقتصادية لمحافظات أقليم القاهرةعلى مستوى الجمهورية ٢٥

٤-٢ هيكل الاجور فى محافظات اقليم القاهرة الى أجمالى اجور الانشطة الاقتصادية على مستوى الجمهورية ٢٨

٤-٣ هيكل الانتاج على مستوى الأنشطة الاقتصادية فى محافظات اقليم القاهرة ٢٩

٤-٤ هيكل انتاج المحافظات فى اجمالى انتاج اقليم القاهرة ٣٠

٤-٥ هيكل انتاج محافظات اقليم القاهرة حسب القطاعات التنظيمية ٣١

٤-٦ التوزيع النسبى لهيكل انتاج القطاعات التنظيمية حسب المحافظة لمحافظات اقليم القاهرة ٣٢

٤-٧ الانفاق الاستهلاكى على مستوى القطاعات التنظيمية لمحافظات اقليم القاهرة ٣٣

٤-٨ التوزيع النسبى للقطاعات التنظيمية فى الانفاق الاستهلاكى فى محافظات اقليم القاهرة ٣٣

٤-٩ التوزيع النسبى للادخار فى محافظات اقليم القاهرة ٣٤

٤-١٠ توزيع مدخرات محافظات اقليم القاهرة حسب القطاعات التنظيمية ٣٥

٤-١٢ نسبة مساهمة القطاعات التنظيمية فى صافى الاقراض لمحافظات اقليم القاهرة ٣٧

٤-١٣ التحويلات الاجتماعية العينية من قطاع الحكومة وقطاع الهيئات التى لاتهدف للربح وتخدم العائلات ٣٨

٥- الدراسة التطبيقية : حالة اقليم القاهرة ٤٠

نتائج البحث ٧٩

المراجع باللغة العربية ٨٢

المراجع باللغة الانجليزية ٨٣

قائمة الجداول

البيـــان	الصفحة
جدول رقم (١): التوزيع النسبى لهيكل انتاج الانشطة الاقتصادية لمحافظات اقليم القاهرة فى انتاج الجمهورية عام ١٩٩٧/٩٦	٢٥
جدول رقم (٢): التوزيع النسبى لهيكل اجور الانشطة الاقتصادية فى اقليم القاهرة الى اجمالى الاجور على مستوى الجمهورية عام ١٩٩٧/٩٦	٢٨
جدول (٣): التوزيع النسبى لهيكل الانتاج على مستوى الأنشطة الاقتصادية فى محافظات اقليم القاهرة	٣٠
جدول (٤): التوزيع النسبىلهيكل انتاج المحافظات فى اجمالى انتاج اقليم القاهرة	٣٠
جدول رقم (٥): التوزيع النسبى لهيكل انتاج محافظات اقليم القاهرة حسب القطاعات التنظيمية	٣١
جدول (٦): التوزيع النسبى لهيكل انتاج القطاعات التنظيمية حسب محافظات اقليم القاهرة	٣٢
جدول رقم (٧): التوزيع النسبى لمحافظات القاهرة فى الانفاق الاستهلاكى	٣٣
جدول رقم (٨): التوزيع النسبى للقطاعات التنظيمية فى الانفاق الاستهلاكى فى محافظات اقليم القاهرة	٣٣
جدول رقم (٩): التوزيع النسبى للادخار فى محافظات اقليم القاهرة	٣٤
جدول رقم (١٠): نسبة مساهمة القطاعات التنظيمية فى مدخرات محافظات اقليم القاهرة	٣٥
جدول رقم (١١): نسبة مساهمة محافظات اقليم القاهرة فى صافى الاقراض	٣٦
جدول رقم (١٢):نسب مساهمة القطاعات التنظيمية فى صافى الاقراض لمحافظات اقليم القاهرة	٣٧

قائمة الأشكال

البيـــان	الصفحة
شكل (١): هيكل الانتاج لمحافظات اقليم القاهرة	٢٦
شكل (٢): التوزيع النسبىلهيكل انتاج المحافظات فى اجمالى انتاج اقليم القاهرة	٣٠
شكل (٣): التوزيع النسبى لهيكل انتاج محافظات اقليم القاهرة حسب القطاعات التنظيمية	٣١
شكل (٤):التوزيع النسبى لهيكل انتاج القطاعات التنظيمية حسب محافظات اقليم القاهرة	٣٢
شكل (٥): التوزيع النسبى للقطاعات التنظيمية فى الانفاق الاستهلاكى فى محافظات اقليم القاهرة	٣٣
شكل (٦): التوزيع النسبى للادخار فى محافظات اقليم القاهرة	٣٤
شكل (٧) : نسبة مساهمة القطاعات التنظيمية فى مدخرات محافظات اقليم القاهرة	٣٥
شكل (٨): نسبة مساهمة محافظات اقليم القاهرة فى صافى الاقراض	٣٦

مقدمة

يمر الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن ، بتغيرات سريعة ومتلاحقة منها ، الاتجاة الى التكيلات الدولية والاقليمية ، التنافس الشديد بين الدول النامية لجذب الاستثمارات الدولية ، الامر الذى أدى بالعديد من الدول الى اتباع العديد من برامج الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى حتى يمكنها مواجهة احتياجات هذه التغيرات . وتعبتر مصر أحد هذه الدول التى عملت على تنفيذ برامج تستهدف أعادة هيكلية اقتصادها وذلك لزيادة معدلات نمو الناتج المحلى ، من خلال أعادة هيكلة قطاعاتها المختلفة ، وتحسين ورفع معدلات أداؤها ، الاستفادة من الطاقات الموجودة بالاقتصاد ، وتوسيع القاعدة الانتاجية بما يسمح بتنويع أنماط الانتاج الزراعى وأساليبه وفق أختلاف المناخ والتربة ، وأقامة أقطاب جديدة للانتاج الصناعى خارج النطاقات المأهولة بالسكان تخفيفا للتلوث البيئى فى الدلتا والوداى القديم ، وتلافيا لاستنزاف الاراضى المنتجة . وكذا العمل على تعدد المراكز والاقطاب بدلا من الاعتماد على قطب وحيد يكون مركز جذب للهجرة من مناطق الدولة المختلفة .

وتتمثل أهم أحد عقبات تنفيذ برامج الاصلاح الهيكلى فى توفير الاستثمارات اللازمة له . ونظرا لضعف القدرة الادخارية فى الاقتصاد المصرى والتى هى الاساس لحجم الاستثمارات المتاحة فى الاقتصاد، والمنافسة الشديدة بين الدول لجذب الاستثمارات الاجنبية ، يعتبر التوزيع الامثل للاستثمارات المتاحة فى الاقتصاد بشكل يحقق أكبر أستفادة ممكنة (على المستوى الاقاليم، والقطاعات) مطلب ضرورى وملح . وهذا يتوجب ان يكون لدى متخذى القرار أدواته المختلفة التى تمكنه من تحقق هذا الهدف . وتتمثل أهم هذه الادوات فى توفير البيانات والمعلومات التى توضح أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التى يتميز بها كل أقليم أو محافظة فى الدولة ، حتى يمكن تقدير حجم مساهمة كل اقليم أو محافظة فى الادخار ، وايضا تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ خطته الموضوعة ، ومدى قدرته على تمويل جزء من هذه الاستثمارات .

ويمثل إعداد و تركيب الحسابات الاقتصادية على المستوى الإقليمي أحد هذه الادوات التى يمكن من خلالها تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى كل إقليم أو محافظة والتى تتمثل فى الانتاج ، الناتج ، الاستهلاك الخاص ، الاستهلاك الحكومى ، الادخار ، الاستثمار.....الخ . بما يمكن من تحديد مدى أمكانية الاقليم أو محافظة فى تحقيق أهدافه الاقليمية . ومن ثم تقدير مدىمساهمته فى التنمية الاقتصادية على المستوى القومى .

وتتمثل أهمية هذه الحسابات ايضا ، بما تمده من بيانات ومعلومات على مستوى كل إقليم أو محافظة ، عند أعداد خطة التنمية الإقليمية وخصوصا عند تحديد الوضع الوظيفي لكل قطاع داخل الإقليم مما يساعد في وضع الأولويات عند أعداد خطط التمويل والاستثمار ، أيضا تساعد هذه الحسابات بما توفره من بيانات عن حجم الاستهلاك على مستوى كل إقليم أومحافظة في قياس الوزن النسبي لمجموعات الاستهلاك المختلفة وحساب مرونات الاستهلاك ، التنبؤ بلانشطة الاقتصادية التى يمكن توطنتها فى الاقليم أو المحافظة .

أيضا تستخدم بيانات هذه الحسابات كاساس لقياس مستوى الرفاهة والنمو بين الأقاليم المختلفة، وكأداة للمقارنة بين الأقاليم المختلفة ، بالإضافة الى مساهمتها في الدراسات التى تهتم بأهم المشاكل التى تعانى منها أقاليم الدولة ، مما يسهل على متخذ القرار من وضع الحلول الملائمة لمواجهتها.

كما أنها تعتبر أهم الركائز التى تعتمد عليها خطط التنمية الاقليمية وخصوصا فيما يتعلق بتوطين المشروعات المختلفة فى أقاليم الدولة ، وبما يتناسب مع المزايا التنافسية للمواقع التى تنشأ بها للوصول الى النمو الاقليمى المتوازن نسبيا ، والذى يؤثر بدوره فى تحقيق الهيكل الاكثر توازنا للتنمية على المستوى القومى.

ايضا تعبير هذه الحسابات أداة مفيدة فى التحليل الاقتصادى والاجتماعى ، وذلك على المستويين الاقليمى والقومى لتحقيق التنسيق والتوزان بين الأهداف الاقليمية والقومية لتحسين مستوى معيشة كل اقليم أو المحافظة وحل مشاكله وتحقيق معدلات نمو أعلى للاقاليم الأقل نموا ، وبما يساهم فى تحقيق الأهداف المرجوه على المستوى القومى ورفع مستوى رفاهية جميع سكان الدولة .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى أعداد و تركيب الحسابات الاقتصادية على المستوى الإقليمي حتى يمكن تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى كل إقليم أو المحافظة والتى تتمثل فى الانتاج ، الناتج ، الاستهلاك الخاص ، الاستهلاك الحكومى ، الادخار ، الاستثمار،،،،،،الخ . بما يمكن من تحديد مدى أمكانية الاقليم أو المحافظة فى تحقيق أهدافه الاقليمية . ومن ثم تقدير مدىمساهمته فى التنمية الاقتصادية على المستوى القومى .

وتتمثل أهمية هذه الحسابات بما تمده من بيانات ومعلومات ، على سبيل المثال ، تحديد حجم مستلزمات الإنتاج على مستوى كل نشاط في الإقليم ، دراسة حجم التبادل بين الإقليم أو المحافظة والأقاليم الأخرى في الدولة ، تكوين قاعدة للبيانات تكون أساس لحساب أوزان الأرقام القياسية للإنتاج أو الناتج ، والتى تمكن من قياس التغير الحقيقي في حجم الناتج على مستوى كل إقليم أو المحافظة ، استخدامها كأداة عند أعداد خطة التنمية الإقليمية وخصوصا عند تحديد الوضع الوظيفي لكل قطاع داخل الإقليم مما يساعد في وضع الأولويات عند أعداد خطط التمويل والاستثمار.

وتساعد أيضاً هذه الحسابات بما توفره من بيانات عن حجم الاستهلاك على مستوى كل إقليم أو المحافظة في قياس الوزن النسبي لمجموعات الاستهلاك المختلفة وحساب مرونات الاستهلاك .

وأيضا يشكل إعداد هذه الحسابات نقطة الانطلاق لاعداد جداول المدخلات والمخرجات على مستوى كل إقليم أو المحافظة والتى تظهر مدى الاختلاف في المستوى التكنولوجي المستخدم في إقليم (محافظة) ، مما ييسر إمكانية استخدام النماذج الاقتصادية و الرياضة التى توضح أهم الأسباب التى تؤدى الى اختلاف التكاليف بين الأقاليم ، والتنبؤ بمستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كل إقليم أو المحافظة ومدى مساهمته المستقبلية في النمو الاقتصادي على المستوى القومي .

وتستخدم بيانات هذه الحسابات كاساس لقياس مستوى الرفاهة والنمو بين الأقاليم المختلفة، وكأداة للمقارنة بين الأقاليم المختلفة ، بالإضافة الى مساهمتها في الدراسات التى تهتم بأهم المشاكل التى تعانى منها أقاليم الدولة ، مما يسهل على متخذ القرار من وضع الحلول الملائمة لمواجهتها . مما سبق يتضح أهمية أعداد وتركيب الحسابات الاقتصادية الإقليمية كأساس لوضع سياسة تنمية إقليمية سليمة ، بالإضافة الى أجراء العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في هذا المجال.

أهمية الدراسة

كما سبق ذكره ، يمثل أعداد الحسابات الاقتصادية على المستوى الاقليمى أهمية كبيرة باعتبارها المرآة التى تعكس تفاعل المتغيرات الاقتصادية المختلفة على مستوى الاقاليم أو المحافظات ، ومن ثم على المستوى القومى ، كما انها توضح أثر تفاعل السياسات المختلفة عليها . وايضا هى الأساس لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقليمية والتى تتمثل أهم أهدافها فيما يلى :

- خلق محاور أساسية للتنمية الانتاجية فى الحيز غير المأهول تعمل على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية
- زيادة الدخل القومى من خلال تعظيم العائد الاقتصادى للموارد المتاحة بالاقاليم .
- تشجيع انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة وربطها كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة .
- تشجيع الصناعات التى توفر ميزة تنافسية فى اقامتها والتى ترتبط بالهيكل الاقتصادى للاقليم وبما يتلاءم مع مناخ التكامل الصناعى بالاقليم ، وبما يمكن من ادخال التكنولوجيا الحديثة فى الانتاج .
- توزيع المشروعات على أساس سليم على الاقاليم أوالمحافظات حسب المزايا التنافسية التى يتمتع بها كل اقليم .

منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة بتطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ الصادر عن الأمم المتحدة على إقليم القاهرة (مع أجراء بعض التعديلات التى تلاءم الظروف الاقليمية) . حيث يمثل هذا النظام ، نظام محاسبة اقتصادية ، ويمكن من تتبع أثر تدفقات السلع والخدمات داخل النظام الاقتصادى من منتجيها الى مستهلكيها النهائين بما يمكن من أتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلف. وقد تم إعداد الاطار المركزى لهيكل الحسابات فى نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بطريقة تتمشى مع تسلسل العمليات الاقتصادية. ويتمثل الاطار العام لهيكل تتابع الحسابات طبقا لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ فيما يلى :

- الحسابات الجارية : وهى تعنى بالانتاج والدخل وتوزيعاته واستخداماته ، وتشمل هذه الحسابات على ما يلى :

حساب الانتاج

حساب توليد الدخل

حساب تخصيص الدخل الاولى

حساب التوزيع الثانوى للدخل

حساب اعادة توزيع الدخل العينى

حساب استخدام الدخل المتاح

حساب استخدامات الدخل المتاح المعدل

- **حسابات التراكم : وهذه المجموعة تهتم بالتغيرات فى الاصول و الخصوم و التغيرات فى صافى الثروة وتضم هذه المجموعة ما يلى :**

  حساب رأس المال

  الحساب المالى

  حساب التغيرات الاخرى فى حجم الاصول

  حساب أعادة التقييم

- **الميزانيات: وهى تهتم بالميزانيات الانتاجية و الختامية و الاصول و الخصوم و تضم ما يلى:**

  الميزانية الافتتاحية

  التغير فى الميزانيات

  الميزانيات الختامية

  حساب العالم الخارجى

حسابات خاصة بمعاملات الإقليم مع الأقاليم الأخرى في نفس الدولة ، على سبيل المثال علاقات التبادل التجاري التى تتمثل فيما يصدره أو يستورده الإقليم من سلع وخدمات مع الإقليم الأخرى في نفس الدولة ، أيضا علاقات العمل الخاصة بمواطني الإقليم الذين يعملون في الأقاليم الأخرى في الدولة أو العكس صحيح ..... ثانيا: حسابات المعاملات الخارجية الخاصة بعلاقات الإقليم مع دول العالم الخارجي ، وذلك من خلال علاقات التبادل التجاري وغيرها .

١ - الاطار الفكرى والمنهجى

١-١ أهداف التنمية الإقليمية على المستوى القومي

تهدف التنمية الاقليمية على المستوى القومى الى تحقيق التكامل والترابط والتوزان الاقتصادى بين الاقاليم المختلفة ، و يقصد بالتوزان الاقتصادى الاقليمى على المستوى القومى التقارب فى مستويات التقدم الاقتصادى والاجتماعى و معدلات النمو بين أقاليم الدولة المختلفة [١]. اما التكامل فهو يعنى ان التوجهات الاساسية للانشطة الاقتصادية فى الاقاليم مكملة لبعضها البعض كما هو الحال بين الاقاليم الزراعية و الصناعية . و الترابط يتاتى من خلال محاور الاتصال المختلفة بين الاقاليم .

وتتحقق أهداف التنمية الاقليمية من خلال عدد من السياسات منها ، توجيه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية الأكثر جدوى و توطن عوامل الإنتاج على نحو مطرد بين الأقاليم بما يحقق التكامل في نوعيات الأنشطة الاقتصادية المستهدف توطنيها ، زيادة معدلات التبادل الاقتصادى و الاجتماعى بين الاقاليم.

ويؤدى الخلل فى توجيه الموارد القومية على نحو غير متوازن بين الاقاليم ، الى زيادة معدلات النمو الاقتصادى و الاجتماعى للبعض منها على حساب البعض الاخر يترتب عليه استحداث آثار سلبية تتمثل فى الحد من التبادل الاقتصادى بين الاقاليم و انخفاض معدلات التنمية على المستوى القومى .

و يظهر ذلك الخلل بوضوح عند المقارنة بين اقليم القاهرة و سائر الاقاليم فى الدولة ، فهذا الاقليم له تأثير كبير على المستوى القومى من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث يعتبر من اكثر الاقاليم جذبا للاستيطان ، و لهذا تأثيراته السلبية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث يؤدى استمرار هذه الظاهرة الى استنفاذ الطاقة الاستيعابية للاقليم نسبيا و الاخلال بمبدأ التوزان السكانى / المكانى على مستوى الاقاليم فى الدولة . الامر الذى يترتب عليه انخفاض الانتاجية الاقتصادية للاقليم، ولهذا أثره السلبى على معدلات النمو الاقتصادى على المستوى القومى .

---

(١) " الاقليم هو حيز مكان يتحقق فى نطاقه تجانس وتماثل وترابط وتكامل وتوزان بين مكوناته من مشروعات وأنشطة مختلفة " ، على صبرى يس ، " الاطار العام للاقتصاد العمران " ، كلية الهندسة ، جامعة عين شمس ٢٠٠٠/٢٠٠١ . وطبقا للقرار رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ ، تم تقسيم الجمهورية الى (٧) أقاليم .